الرئيس الأسد يكلف محمد الجلالي تشكيل الحكومة

الوطن

أصدر الرئيس بشار الأسد يوم أمس مرسوماً يقضي بتكليف الدكتور محمد غازي الجلالي تشكيل الوزارة في سورية.

والدكتور الجلالي من مواليد دمشق ١٩٦٩.

عمل سابقاً وزيراً للاتصالات والتقانة منذ آب ٢٠١٤ حتى تموز ٢٠١٦.

ومعاون وزير الاتصالات والتقانة منذ أيار ٢٠٠٨ حتى آب ٢٠١٤.

وكان أستاذاً مشاركاً ورئيس الجامعة السورية الخاصة (SPU) منذ أيلول ٢٠٢٣.

ورئيس مجلس أمناء صناع الجودة العرب منذ نيسان ٢٠١٩.

الجلالي حاصل على دكتوراه في الاقتصاد الهندسي من جامعة عين شمس بالقاهرة عام ٢٠٠٠، وماجستير علوم في الهندسة المدنية من جامعة عين شمس في القاهرة عام ١٩٩٧، ودبلوم دراسات عليا في الهندسة المدنية من جامعة دمشق عام ١٩٩٤، وإجازة في الهندسة المدنية كلية الهندسة المدنية جامعة دمشق عام ١٩٩٢.

الأعمال والخبرات للدكتور الجلالي: مستشار وخبير في العديد من الأعمال لصلحة القطاعين العام والخاص في سورية ومشارك في إنجاز العديد من المشروعات الهندسية الكبرى في سورية.

تنفيذ العديد من الدورات التدريبية في مجالات الاقتصاد الهندسي وإدارة العقود الهندسية والتحكيم الهندسي وإدارة المشروعات الهندسية في سورية وبعض الدول العربية وتقديم العديد من الأوراق العلمية والأبحاث في المؤتمرات وورشات العمل في سورية وبعض الدول العربية أيضاً.

الوطن تنشر أبرز آراء ومقترحات الجلالي قبل أن يتكلف رئاسة الحكومة

قرارات رفع الاتصالات يجب أن تترافق مع تحسين الخدمات والانتقال إلى خدمات الجيل الخامس

جلنار العلي

في كل مرة يصدر فيها قرار جديد أو إحصائية جديدة أو حتى مشكلة تضاف إلى مجمل المشاكل التي يعاني منها السوريون، يستعان إعلامياً بخبراء وباحثين في مجالات مختلفة للتعليق على هذه المشاكل والقرارات والأرقام، وللاستفادة من آرائهم ومقترحاتهم حيال ذلك كل حسب تخصصه، وكان أبرز المجالات التي صرّح حولها رئيس الحكومة الجديد الدكتور محمد الجلالي لـ«الوطن» هما مجالي الاتصالات والعقارات لأنه دكتور في الاقتصاد الهندسي أولاً ولأنه كان وزيراً أسبق للاتصالات.

فلتكن البداية من قطاع الاتصالات، حيث رأى في تصريح سابق لـ«الوطن» أن خدمة الدفع الإلكتروني في سورية شهدت حالة من التطور بنسبة معينة وخصوصاً بالنسبة للأشخاص الذين لديهم حسابات مصرفية، ولكن تتمثل الإشكالية الأساسية للخدمة التي ستبقى قائمة لفترة من الزمن بعدم وجود حسابات مصرفية لقسم كبير من المواطنين، إضافة إلى عدم وجود فروع للمصارف في القرى والمناطق البعيدة، ناهيك عن تراجع دخل المواطنين ما ساهم إلى حد ما بعدم نجاح تطبيق خدمة الدفع الإلكتروني، مقترحاً توسيع القاعدة المصرفية في سورية بشكل كبير بحيث يكون هناك جرأة لدى المصارف بزيادة عدد فروعها وانتشارها في كل المناطق.

وحول قرارات رفع أجور الاتصالات التي يستجيبها الناس نظراً لسوء الخدمات المقدمة، فقد أكد الجلالي أن هذه القرارات يجب أن تترافق مع تحسين تغطية الإنترنت من شركات الخلوي وتحسين خدماتها المقدمة والانتقال إلى أجيال جديدة من الخدمات مثل خدمات الجيل الخامس التي أصبحت موجودة ومنتشرة لدى الدول المجاورة في وقت نجد فيه أن خدمات الجيل الرابع في سورية ما زال أداؤها سيئاً ولا تعمل بشكل جيد، مبيناً أن رفع السعر يستهدف الشريحة الأكبر من المواطنين الذين هم من ذوي الدخل المحدود، لذا يجب أن يكون هناك توجه لتحسين دخل المواطن الذي أصبح ضرورة ملحة.

أسباب موضوعية

ورأى أنه يوجد أسباب موضوعية لرفع أجور خدمات الإنترنت أبرزها التضخم وتدهور سعر الصرف، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية وغيرها بشكل كبير كما يستدعي ضرورة رفع أجور خدمات الاتصالات بهدف تغطية التكاليف الكبيرة، لذا من المفترض عندما توافق الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد على رفع أسعار خدمات الاتصالات أن تشترط على شركات الاتصالات العمل على تحسين مستوى الخدمة المقدمة منها وإدخال خدمات جديدة.

كما كشف مؤخراً عن معلومات لمشروع لربط الإنترنت عن طريق أكبال «فايبر» في مدينة دمشق بهدف تحقيق سرعات عالية، وسيستخدم للشركات والمؤسسات وليس لمشتركي الإنترنت لأن تكلفة هذا النوع من الربط يعتبر مكلفاً للمشترك.

ملف الإسكان والعقارات

وفيما يخص ملف الإسكان والعقارات، رأى الجلالي في آخر تصريح له لـ«الوطن» أن التضخم الاقتصادي الحاصل وارتفاع تكاليف البناء يؤديان إلى العزوف عن الاستثمار الإضافي وعرض وحدات سكنية أو تجارية أو صناعية إضافية، وأن تدني القدرة الشرائية للمواطن يجعل السكن في المرتبة الثانية ضمن أولوياته، رغم أنه حاجة ماسة إلا أن حاجة الطعام والشراب اليومية تحتل المرتبة الأولى ضمن تلك الاحتياجات، مشيراً إلى أن تراجع معدلات الاستثمار يؤدي في طبيعة الحال إلى تراجع معدلات التنمية ما ينعكس على الدخل مستقبلاً.

وأيضاً، كان قد وصّف الجلالي حركة المبيعات في السوق العقارية بأنها تعتريها مشاكل في جناحيها وهما العرض والطلب، فعلى مستوى العرض المشكلة تتصل بأن الكثير من المقاولين لا يتمكنون من تحديد السعر النهائي لمنتجاتهم وبالتالي يتجه الكثير منهم للتحوط ورفع الأسعار لمستويات عالية، في حين على مستوى الطلب فالمشكلة تتصل بالعديد من العوامل أهمها حالة السيولة والتوجهات والإجراءات الأخيرة التي تصب في تخفيف معدلات السيولة ومنها سقف السحوبات اليومية من المصارف وهو ما ساهم في تراجع حركة النشاط الاقتصادي بالعموم ومنها النشاط العقاري.

وحول أسعار العقارات والأسباب المشاركة في زيادتها، كان قد صرح الجلالي بأن الكلف غير الحقيقية في العقارات مثل العمولات وأجور المحامين وكلف الدراسات الهندسية والإشراف وغيرها تسهم في رفع أسعار العقارات بنحو ٣٠ بالمئة في السوق المحلية ورغم أن مثل هذه التكاليف موجودة عالمياً إلا أنها لا تصل لهذا المستوى وهي عادة بحدود ١٠-١٥ بالمئة، وأن هناك حالة مضاربة واسعة في سوق العقارات (الشراء بقصد البيع) بهدف تحقيق هوامش ربح عالية وخاصة مع تراجع فرص الاستثمار في معظم القطاعات الأخرى، بسبب الظروف الاقتصادية العامة التي يمر بها البلد، ما يخلق حالة طلب غير حقيقية على العقار ويسهم في رفع قيم العقارات التي يجب أن يكون الهدف منها تأمين السكن بالمقام الأول.

كما سبق لـ«الوطن» أن توجهت للجلالي بسؤال عن رأيه بموضوع الادخار بالعقارات كوسيلة يقوم بها الكثير من السوريين، فاعتبر حينها أن الآراء السائدة التي تقول إن العقار لا يخسر هي غير دقيقة، لأن سعر العقار يزداد مع ازدياد سعر الصرف بالفعل ولكن قيمته الحقيقية تصبح بالواقع أقل مع ارتفاع الأسعار عاماً بعد عام، فهو سلوك غير سليم اقتصادياً ويشير إلى عدم عدالة توزيع الثروة والدخل، مذكراً بالقاعدة الاقتصادية التي تنص على أن الأموال الفائضة عن الحاجة يجب أن تحوّل إلى استثمارات بأي مجال كان، ما يؤدي إلى تنمية الإمكانات المستقبلية للمجتمع.

فوضى الإيجارات

وحول فوضى إيجارات المنازل وإمكانية ضبطها، عبر الجلالي عن رفضه عملية التسعير القسري للعقارات والإيجارات لأن ذلك سيؤدي إلى خلق سوق سوداء من خلال قيام الطرفين – أي المؤجر والمستأجر- بتنظيم عقود جانبية وإبرام اتفاق بين الجانبين لتحديد أجرة للعقار، فلا جدوى لعملية ضبط الفوضى في العقارات ما دام هناك أشخاص مستعدون لدفع أجرة أو سعر العقار.

وأيضاً كان قد نقل الجلالي ملاحظته لـ«الوطن» في أحد تصريحاته، التي تفيد بأن ظاهرة شراء المغتربين للعقارات تراجعت بسبب الأوضاع العالمية، فارتفاعات الأسعار ليست ظاهرة موجودة فقط في سورية وإنما هي ظاهرة منتشرة عالمياً، والمغترب الذي كان يقوم بالتوفير من دخله لغاية الاستثمار في العقارات في سورية أصبح معظم دخله يستخدمه لشراء مستلزمات معيشته اليومية، معتبراً في تصريح آخر أن سورية تعاني مشكلة دون غيرها من دول الجوار، تتمثل بعدم انتظام سوق العقارات ووجود أكثر من سوق لبيعها مثل سوق السكن العشوائي وسوق السكن المنظم وسوق السكن في الريف، ولكل سوق سعر يختلف عن السوق الآخر، لذلك هناك عقارات في منطقة المالكي على سبيل المثال أغلى من سعر العقار في لندن، كما أن أسعار العقار الواحد في المناطق الراقية التي لا تبعد أحياناً سوى عدة كيلومترات عن مناطق العشوائيات بإمكانها أن تكفي لشراء عشرة عقارات أو أكثر في مناطق العشوائيات، وهذه الظاهرة غير موجودة بأي دولة في العالم.

تنظيم عمراني

كما حصلت «الوطن» على بعض الاقتراحات المتعلقة بملف السكن، فيمكن التركيز على التنظيم العمراني بحيث تصبح كل المناطق متشابهة لإلغاء الفروقات بين المناطق، وإيجاد مشاريع تمويلية بعيدة المدى وتقديم تسهيلات من المؤسسة العامة للإسكان بحيث تكون مشابهة لما كان يحصل في السابق حيث يشتري المواطن منزلاً من خلال دفع ١٠ بالمئة من ثمنه وتقسيط الثمن الكامل على مدى عشرين عاماً أو أكثر، مؤكداً أن هذه المؤسسة أصبحت لا تغطي اليوم سوى نسبة قليلة من السوق، فلا بد من أن يشارك القطاع العام في التطوير العقاري لتحقيق استقرار أكثر في السوق العقارية وتأمين الاحتياجات اللازمة وخاصة لغايات السكن، بكلف وأسعار مدروسة مع هوامش ربح مقبولة وعدم ترك مساحة واسعة للمضاربة والتحكم في السوق من التجار والمقاولين.

ويمكن للحكومة الحد من استملاك أكثر من عقار ومكانية ممارسة الدور التوجيهي لرؤوس الأموال، وذلك حسبما تقدم به الجلالي من مقترحات، فمعظم النظريات تقول إن الدول النامية لا تستطيع أن تتخلى عن دورها في عملية التنمية، لذا يجب على الحكومة أن تعزز بداية المناخ الاستثماري من خلال توفير بنية تحتية آمنة للاستثمار عبر منح بعض الصلاحيات بإدخال وإخراج الأموال بحرية أكبر، إذ يجب الابتعاد قليلاً عن الشعارات والإيمان بأن المستثمر هو شخص يهدف إلى الربح فقط، لذا فهو يحتاج إلى نظام مصرفي مناسب وحركة طيران مناسبة، ليشعر بأنه قادر على إخراج أمواله بحرية عندما تسمح له الفرصة، معتبراً أنه يمكن من خلال هذه البيئة أن يشهد الاقتصاد السوري استثمارات كبيرة ونهضة برؤوس الأموال.

- مقترحات بإلغاء فروقات أسعار العقارات بين المناطق من خلال إيجاد مناطق متشابهة
- مشروع لربط الإنترنت عن طريق «الفايبر» في دمشق لتحقيق سرعات عالية
- تحسين دخل المواطن أصبح ضرورة مُلحّة
- جزء من مشكلة الدفع الإلكتروني عدم وجود فروع في القرى والمناطق البعيدة وتراجع دخل المواطنين
- بسبب القدرة الشرائية شراء المساكن ليس أولوية بل الغذاء

أزمة النقل تتصاعد بسبب تأخر التوريدات النفطية

إدارة «النقص» بما يؤمن العمل لأطول فترة لحين وصول التوريدات الجديدة

محمد راكان مصطفى

تتصاعد أزمة النقل في كل المحافظات السورية، وخاصة في العاصمة دمشق التي امتلأت شوارعها بالمنتظرين لأي وسيلة نقل وسط غياب شبه كامل لباصات الشركات العامة والخاصة، واستمرار بعض السرافيس وباصات الـ٢٤ راكباً بالعمل وسط استغلال كبير لحاجة المواطنين عبر تقاضي ضعف التعرفة، بمبرر عدم وجود مازوت واضطرارهم إلى شراء المادة من السوق السوداء، ناهيك عن زيادة عدد الركاب بصورة مبالغ فيها.

مصادر حكومية أكدت لـ«الوطن» تخفيض مخصصات النقل في المحافظات إلى الحدود الدنيا إضافة لتخفيض مخصصات باصات النقل العام، كما تم إيقاف تزويد وسائل النقل الجماعي من سرافيس وباصات الشركات الخاصة بالمحروقات الأمر الذي أدى إلى توقفها عن العمل بشكل كامل، ما تسبب بازدحامات كبيرة نتيجة هذا التخفيض الحاصل بعدد طلبات المحروقات في المحافظات.

ولم تحدد المصادر أي موعد لعودة مخصصات النقل لما كانت عليه سابقاً.

من جهة أخرى تؤكد معلومات الوطن تأخر وصول توريدات المشتقات النفطية بسبب الظروف العالمية، وتفاقم الأوضاع في البحر الأحمر، ونوهت المعلومات بقيام الجهات المعنية في وزارة النفط وشركة محروقات بكل ما هو متاح لإدارة كميات المحروقات المتاحة بما يضمن استمرار عمل القطاعات الإستراتيجية بأفضل طريقة ولأطول فترة لحين وصول التوريدات الجديدة.

وكان مصدر مسؤول في محافظة دمشق كشف في تصريح لـ«الوطن» أن سبب الازدحامات وعودة أزمة النقل إلى خطوط العاصمة هو قلة عدد الطلبات المخصصة للمحافظة من مادة المحروقات ما انعكس على واقع تأمين المادة للسرافيس ووسائل النقل الجماعي.

وأكد المصدر انخفاض عدد الطلبات من ١٦ طلب مازوت يومياً إلى ١٢ طلباً في الوقت الراهن، علماً أن الحاجة تتجاوز الـ٢٠ طلباً يومياً، الأمر الذي انعكس على تقليل «طلبات النقل» بما يتجاوز الـ٨٠ طلباً يومياً.

واعتبر المصدر المسؤول أن تخديم قطاع النقل وحده خلال الوقت الراهن بحاجة إلى ١٣ طلباً في ظل انتشار السرافيس والطلب الكبير عليها في العديد من الخطوط، ذاكراً أن واقع النقل الداخلي شهد انتظاماً خلال الفترة القليلة الماضية.

ووفقاً لوكالات الأنباء العالمية يستمر كابوس تناقص عدد الناقلات النفطية مع استمرار أزمة الشحن التجاري في البحر الأحمر ليقضّ مضاجع تجار النفط خلال العام الجاري. ولا يستبعد محللون أن تشهد أسواق النفط أزمة في عمليات تسليم الشحنات في مواعيدها.

وتنعكس تطورات البحر الأحمر على الشحن التجاري فيه ما سبّب بتحويلات واسعة النطاق في تجارة النفط العالمية.

وبدأت أسعار إيجار الناقلات النفطية ترتفع، مما سيؤدي تلقائياً إلى ارتفاع أسعار النفط، وذلك بسبب طول الرحلة عبر رأس الرجاء الصالح بعد التحول عن البحر الأحمر وتراجع سعة الناقلات المتاحة. وظلت أسعار النفط تحت السيطرة العام الماضي مع خفض «أوبك» للإنتاج النفطي.

> لاموعد محدداً لعودة مخصصات النقل كما كانت عليه

التصدير متوقف

اتحاد الفلاحين يتهم التجار بالتسبب في ارتفاع أسعار البطاطا

أكثر من نصف المكتتبين لم يحصلوا على البذار من المؤسسة واشتروها من السوق السوداء

رامز محفوظ

حمل رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين أحمد هلال الخلف في تصريح لـ«الوطن» احتكار التجار لمادة البطاطا ووضعها في البرادات وطرح كميات قليلة منها لا تكفي حاجة السوق السبب الرئيسي بارتفاع أسعار المادة في الأسواق، والتي وصل سعر الكيلو لحدود ١٥ ألف ليرة، رغم أن تصدير البطاطا متوقف بناء على توجهات الحكومة بعكس بقية أنواع الخضر المسموح بتصديرها.

وأوضح أن كلفة إنتاج البطاطا مرتفعة وتصل حالياً لحدود ٦ آلاف ليرة من الحقول لأن أغلب الفلاحين اشتروا بذار البطاطا من السوق السوداء بأسعار مرتفعة جداً باعتبار أن كمية البذار التي وزعتها مؤسسة إكثار البذار كانت غير كافية فضلاً عن تكاليف المحروقات وأجور اليد العاملة.

ولفت إلى أن أكثر من نصف المكتتبين على بذار البطاطا من الفلاحين لم يحصلوا على البذار من مؤسسة إكثار البذار خلال الموسم الماضي لذا اضطروا لشرائها من السوق السوداء بأسعار مرتفعة، مبيناً أن إنتاج البطاطا وفير خلال الموسم الماضي إذ يوجد فلاحون اشتروا كميات كبيرة من البذار من السوق السوداء باعتبار أنها متوفرة وبكثرة ولم يعتمدوا على الكميات التي توزع من مؤسسة إكثار البذار.

وأشار إلى أن المساحات المزروعة حالياً بالبطاطا كبيرة بعد دخول درعا على خط إنتاج المادة بقوة بعد أن كان إنتاجها أقل خلال الموسم الماضي إضافة إلى زراعة مساحات في ريف حمص وريف حلب ووجود المصدر الرئيسي لإنتاج البطاطا في سورية في مناطق الغاب ومحردة وخطاب بريف حماة، متوقعاً أن يكون إنتاج العروة الخريفية القادم وفيراً باعتبار أن نسبة جيدة من الفلاحين توجهوا نحو زراعة مادة البطاطا باعتبار أن موسم إنتاجها قصير وبذلك سينخفض سعرها في السوق ولفت إلى أن الاستهلاك المحلي لمادة البطاطا كبير جداً وبشكل طبيعي تستهلك سورية شهرياً مابين ٤٠ و٥٠ ألف طن من المادة

وقد يصل لحدود ٦٠ ألفاً.

وقال إن مؤسسة إكثار البذار تعاقدت خلال العام الحالي مع الكثير من الفلاحين وتم بناء بيوت بلاستيكية لهم من أجل تأمين البذار من قبلهم وذلك في إطار المشروع الوطني الذي أطلقته المؤسسة لتأمين البذار محلياً بدلاً من استيرادها لكن المشكلة أن المؤسسة فوجئت أن سعر كيلو البذار الذي سيبيعه الفلاح للمؤسسة هو ٧٥٠٠ ليرة ولم يكن السعر مرضياً للمؤسسة.

وأشار إلى أن الحكومة استوردت خلال العام الماضي في الفترة التي تتراوح بين منتصف آذار ومنتصف نيسان البطاطا من مصر باعتبار أنه كان هناك نقص بالإنتاج خلال تلك الفترة مع انتهاء العروة الربيعية التي يقل فيها العرض، مشيراً إلى أن البطاطا المستوردة أغلى من المنتجة محلياً لذا ليس هناك داع لاستيرادها باعتبارها لن تساهم بانخفاض الأسعار حالياً، مبيناً أن الحكومة وجهت هذا العام بأن يتم استيراد بذار البطاطا من القطاع الخاص والتجار لأن مؤسسة إكثار البذار قد لا تستطيع توفير كامل احتياجات الفلاحين من البذار.

وختم بالقول إنه رغم ارتفاع سعرها في السوق حالياً فإن سعرها في سورية أقل من كل دول الجوار لكن المشكلة ضعف القدرة الشرائية للمواطن لذا تعتبر مرتفعة.